البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

شباط 2024

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo
البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

classification level: public

❑ رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	13
ثالثاً	الماليـــــــــة العامـــــــة	21
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	35

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.7% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023، وذلك مقابل نمو بنسبة 2.6% خلال ذات الفترة من عام 2022. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال شهر كانون ثاني من عام 2024 بنسبة 2.0%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.8% خلال ذات الشهر من عام 2023. كما بلغ معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2023 ما نسبته 21.4% مقابل 22.9% خلال ذات الربع من عام 2022.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2024 ما مقداره 18,178.0 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.9 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2024 ما مقداره 42,816.2 مليون دينار، مقابل 42,663.5 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر كانون ثاني عام 2024 ما مقداره 33,494.4 مليون دينار، مقابل 33,387.1 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر كانون ثاني عام 2024 ما مقداره 43,994.6 مليون دينار، مقابل 43,744.3 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر كانون ثاني عام 2024 ما مقداره 2,480.8 نقطة، مقابل 2,431.2 نقطة في نهاية عام 2023.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 1,982.2 مليون دينار (6.0% من GDP) خلال الاحد عشر شهراً الاولى من عام 2023، بالمقارنة مع عجز مقداره 1,328.3 مليون دينار (4.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2022. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شهر تشرين الثاني 2023 عن مستواه في نهاية عام 2022 بمقدار 1,434.5 مليون دينار ليبلغ 23,013.7 مليون دينار (63.5% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 1,658.0 مليون دينار، ليصل 18,569.0 مليون دينار (51.3% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر تشرين الثاني 2023 ليصل إلى 41,582.7 مليون دينار (114.8% من GDP)، مقابل 38,490.2 مليون دينار في نهاية عام 2022 (111.4% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 14,516.0 مليون دينار (40.1% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 18,085.1 مليون دينار (49.9% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 32,601.1 مليون دينار (90.0% من GDP مقابل 88.8% من GDP في نهاية عام 2022).

القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2023 بنسبة 1.8% لتبلغ 8,221.7 مليون دينار، في حين انخفضت المستوردات بنسبة 5.9% لتبلغ 16,952.3 مليون دينار. وتبعاً لذلك، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 9.5% ليصل إلى 8,730.6 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2022. وتشير البيانات الأولية إلى ارتفاع مقبوضات السفر خلال عام 2023 بنسبة 27.4% لتصل إلى 5,253.5 مليون دينار، وارتفاع مدفوعاته بنسبة 29.5% لتصل إلى 1,348.2 مليون دينار، بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى ارتفاعها خلال عام 2023 بنسبة 1.4% لتصل إلى 2,482.7 مليون دينار، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 1,534.1 مليون دينار (5.8% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 2,913.4 مليون دينار (11.5% من GDP) خلال ذات الفترة من عام 2022. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 7.2% من GDP خلال الثلاثة أرباع الاولى من عام 2023، مقارنة مع 13.7% من GDP خلال ذات الفترة من عام 2022. فيما سجل إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة تدفقاً للداخل بلغ 672.9 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023، مقارنة مع 742.2 مليون دينار خلال ذات الفترة من عام 2022. وكذلك أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 38,266.7 مليون دينار وذلك مقارنة مع 36,642.8 مليون دينار في نهاية عام 2022.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2024 ما مقداره 18,178.0 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.9 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2024 ما مقداره 42,816.2 مليون دينار، مقابل 42,663.5 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2024 ما مقداره 33,494.4 مليون دينار، مقابل 33,387.1 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2024 ما مقداره 43,994.6 مليون دينار، مقابل 43,744.3 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2024، باستثناء سعر الفائدة على ودائع لأجل، والذي شهد انخفاضاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2023. في حين انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية كانون ثاني من عام 2024، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2023.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2024 ما مقداره 2,480.8 نقطة، مقابل 2,431.2 نقطة في نهاية عام 2023. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية كانون ثاني من عام 2024 ما مقداره 17,199.3 مليون دينار، مقابل 16,939.2 مليون دينار في نهاية عام 2023.

أهم المؤشـرات النقديـــة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية كانون ثاني			
2024	2023		2023
US$ 18,178.0	US$ 17,246.9	إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي*	US$ 18,122.9
0.3%	-0.1%		5.0%
7.9	7.1	التغطية بالأشهر	7.9
42,816.2	41,548.1	السيولة المحلية	42,663.5
0.4%	-0.3%		2.4%
33,494.4	32,898.1	التسهيلات الائتمانية	33,387.1
0.3%	0.9%		2.4%
29,442.5	29,150.2	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	29,324.0
0.4%	1.0%		1.6%
43,994.6	42,044.8	إجمالي ودائع العملاء	43,744.3
0.6%	-0.1%		3.9%
34,719.2	32,843.3	ودائع بالدينار	34,468.9
0.7%	0.0%		5.0%
9,275.4	9,201.5	ودائع بالعملات الأجنبية	9,275.4
0.0%	-0.7%		0.1%
34,262.9	33,259.0	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	34,163.0
0.3%	0.2%		2.9%
27,670.0	26,683.5	ودائع بالدينار	27,615.9
0.2%	0.3%		3.8%
6,592.9	6,575.5	ودائع بالعملات الأجنبية	6,547.1
0.7%	-0.4%		-0.8%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيـات الأجنبيـة

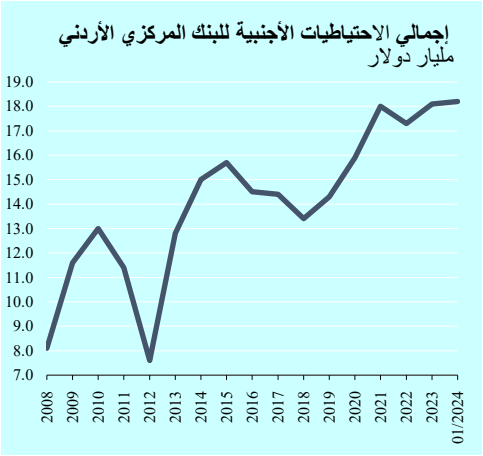

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2024 ما مقداره 18,178.0 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.9 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية نهاية شهر كانون ثاني من عام 2024 ما مقداره 42.8 مليار دينار، مقارنة مع 42.7 مليار دينار في نهاية عام 2023.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2024 مع نهاية عام 2023، يلاحظ الآتي:**

مكونـات السيـولـة

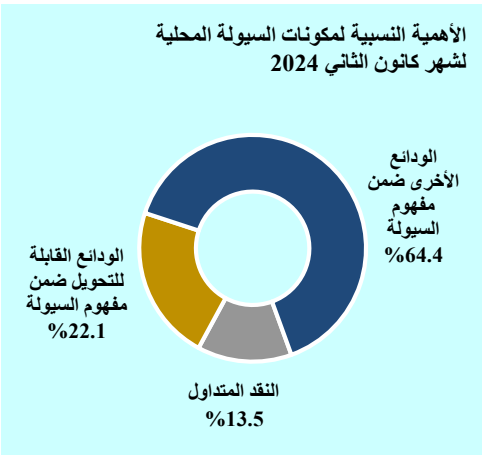

- بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2024 ما مقداره 37.1 مليار دينار، بالمقارنة مع 36.9 مليار دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2024 ما مقداره 5.8 مليار دينار، محافظاً على مستواه في نهاية عام 2023.

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولــة المحليــة**

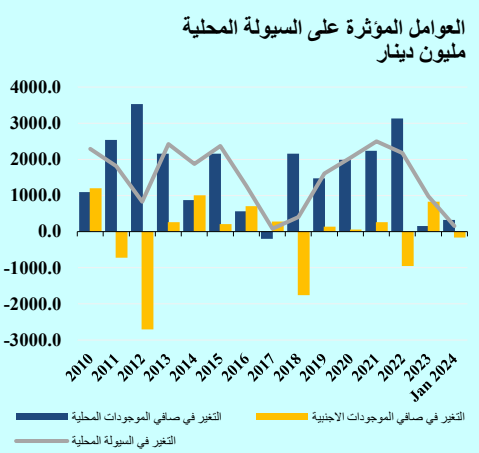

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2024 ما مقداره 35.0 مليار دينار، مقارنة مع 34.7 مليار دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2024 ما مقداره 7.8 مليار دينار، مقابل 7.9 مليار دينار في نهاية عام 2023. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2024 ما مقداره 12.3 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

2023		نهاية كانون ثاني 2023	نهاية كانون ثاني 2024
7,946.9	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**6,859.5**	**7,780.2**
12,387.6	البنك المركزي	11,677.9	12,321.8
-4,440.6	شركات الإيداع الأخرى	-4,818.5	-4,541.6
34,716.5	**الموجودات المحلية (صافي)**	**34,688.7**	**35,036.0**
16,103.5	الديون على القطاع العام (صافي)	15,345.5	16,126.0
1,614.9	الديون على الشركات المالية الأخرى	1,755.0	1,597.9
29,676.7	الديون على القطاع الخاص (مقيم)	29,441.8	29,836.7
-12,678.5	صافي العوامل الأخرى	-11,853.7	-12,524.5
42,663.5	**السيولة المحلية (M2)**	**41,548.1**	**42,816.2**
5,807.9	النقد المتداول	5,937.9	5,766.0
36,855.5	الودائع ضمن مفهوم السيولة	35,610.5	37,050.2

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي خلال عام 2022 برفع أسعار الفائدة سبع مرات وبواقع 400 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية و425 نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية

2023		كانون ثاني 2023	2024
7.50	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	6.50	7.50
8.50	إعادة الخصم	7.50	8.50
8.25	اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة	7.25	8.25
7.25	نافذة الإيداع لليلة واحدة	6.25	7.25
7.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	6.50	7.50
7.50	أسعار الفائدة على شهادات الإيداع لأجل اسبوع	6.50	7.50

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أما خلال عام 2023، فقد قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية أربع مرات وبواقع 100 نقطة أساس، لتصبح كما يلي:

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 7.50%.
- سعر إعادة الخصم: 8.50%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 8.25%
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 7.25%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 7.50%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 7.50%.

وفي إطار حرص البنك المركزي على أهمية تحقيق الموازنة بين هدف الحفاظ على الاستقرار النقدي، والاستمرار في تحفيز النمو الاقتصادي والتخفيف من أثر رفع أسعار الفائدة على القطاعات الاقتصادية، قرر البنك المركزي الاستمرار في تثبيت أسعار الفائدة التفضيلية لبرنامج البنك المركزي لإعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، والبالغ عددها عشر قطاعات، بقيمة 1.4 مليار دينار، عند 1.0% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و0.5% للمشاريع في باقي المحافظات، واستمرار ثباتها طيلة مدة القرض الذي يمتد لعشر سنوات.

■ أسعـار الفائـدة في السـوق المصرفـي:

◆ أسعـار الفـائـدة علـى الـودائـــــع:

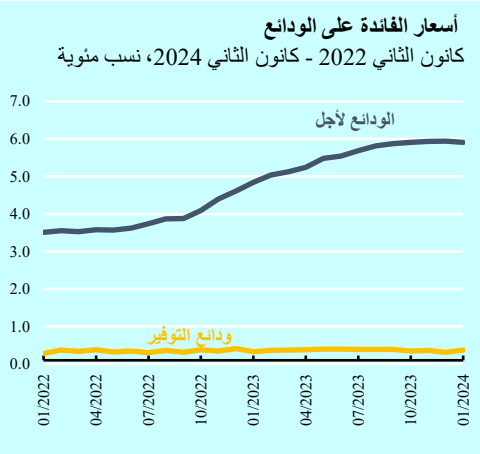

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2024 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023 ليبلغ 5.91%.
- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2024 بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023 ليبلغ 0.37%.
- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2024 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023 ليبلغ 0.58%.

◆ أسعار الفائدة على التسهيلات:

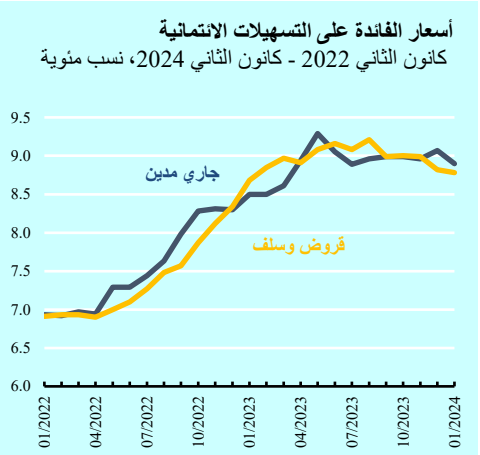

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2024 بمقدار 17 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023 ليبلغ 8.90%.

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2024 بمقدار 58 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023 ليبلغ 8.11%.
- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2024 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023 ليبلغ 8.78%.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي (%)

2023		كانون ثاني 2023	كانون ثاني 2024	التغير/ نقطة أساس
	الودائع			
0.53	تحت الطلب	0.56	0.58	5
0.31	توفير	0.33	0.37	6
5.94	لأجل	4.84	5.91	-3
	التسهيلات الائتمانية			
8.69	كمبيالات وأسناد مخصومة	7.81	8.11	-58
8.82	قروض وسلف	8.68	8.78	-4
9.07	جاري مدين	8.50	8.90	-17

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من شركات الإيداع الاخرى

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2024 بما مقداره 107.3 مليون دينار أو ما نسبته (0.3%)، وذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023، مقارنة مع ارتفاع بلغ 306.6 مليون دينار، أو ما نسبته (0.9%) خلال نفس الشهر من عام 2023.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2024، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 118.5 مليون دينار (0.4%)، والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 9.1 مليون دينار (1.1%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للشركات المالية الأخرى بمقدار 10.1 مليون دينار (16.7%)، والتسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 6.5 مليون دينار (0.3%)، والتسهيلات الممنوحة للشركات العامة غير المالية بمقدار 3.7 مليون دينار (0.4%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2023.

الودائع لدى شركة الإيداع الأخرى

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2024 ما مقداره 44.0 مليار دينار، مقابل 43.7 مليار دينار في نهاية عام 2023.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2024 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 34.7 مليار دينار، و9.3 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية. أما في نهاية عام 2023، فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار 34.5 مليار دينار، و9.3 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية.

بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر كانون ثاني من عام 2024 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2023. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر كانون ثاني من عام 2024 حوالي 106.2 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 6.8 مليون دينار (6.9%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023، مقابل ارتفاع قدره 97.5 مليون دينار (105.6%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال عام 2023، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 1,457.0 مليون دينار.

- **عدد الأسهم:**

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر كانون ثاني من عام 2024 ما مقداره 93.1 مليون سهم، مرتفعاً بمقدار 0.2 مليون سهم (0.2%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 32.1 مليون سهم (40.1%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال عام 2023 فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,120.2 مليون سهم.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2024 ارتفاعاً قدره 49.6 نقطة (2.0%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,480.8 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض مقداره 174.9 نقطة (7.0%) خلال نفس الشهر من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلةً لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 99.6 نقطة (2.1%)، والرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الخدمات بمقدار 68.2 نقطة (4.1%)، والرقم القياسي لأسعار أسهم القطاع المالي بمقدار 18.5 نقطة (0.7%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2023.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

2023		كانون ثاني 2023	كانون ثاني 2024
2,431.2	**الرقم القياسي العام**	**2,676.5**	**2,480.8**
2,729.0	القطاع المالي	2,789.7	2,747.4
4,718.7	قطاع الصناعة	6,001.8	4,818.3
1,644.0	قطاع الخدمات	1,889.9	1,712.2

المصدر: بورصة عمان.

القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2024 ما مقداره 17.2 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 260.1 مليون دينار (1.5%) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2023، مقابل انخفاض بلغ 1,444.2 مليون دينار (8.0%) خلال نفس الشهر من العام السابق.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم والقيمة السوقية
كانون الثاني2023 - كانون الثاني 2024

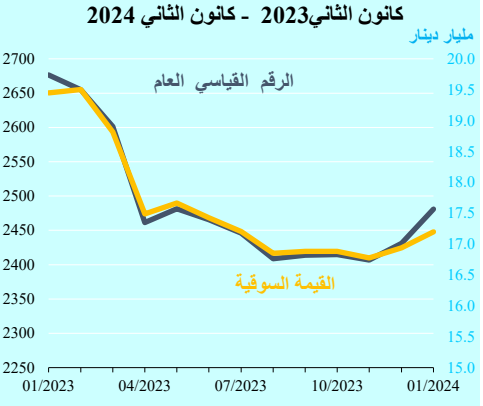

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر كانون ثاني من عام 2024 تدفقاً سالباً بلـغ 4.0 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 4.1 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2023، وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر كانون ثاني من عام 2024 ما قيمته 6.6 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 10.6 مليون دينار. أما خلال عام 2023، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 30.1 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

2023		كانون ثاني 2023	كانون ثاني 2024
1,457.0	حجم التداول	189.7	106.2
5.9	معدل التداول اليومي	8.6	4.8
16,939.2	القيمة السوقية	19,447.9	17,199.3
1,120.2	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	111.9	93.1
-30.1	صافي استثمار غير الأردنيين	-4.1	-4.0
151.1	شراء	22.0	6.6
181.2	بيع	26.0	10.6

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثالث من عام 2023 نمواً بنسبة 2.7%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.4% خلال ذات الربع من عام 2022. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبه 4.4% خلال الربع الثالث من عام 2023، مقابل نمو نسبته 6.1% خلال ذات الربع من عام 2022.
- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023 نمواً نسبته 2.7%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.6% خلال ذات الفترة من عام 2022. كما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.6% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023، وذلك مقابل نمو نسبته 5.3% خلال ذات الفترة من عام 2022.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال شهر كانون ثاني من عام 2024 بنسبة 2.0%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.8% خلال ذات الشهر من عام 2023.
- بلغ معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2023 ما نسبته 21.4% (18.9% للذكور و29.8% للإناث)، وذلك مقابل 22.9% (20.6% للذكور و31.7% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2022. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 53.5%) و20-24 سنة (بواقع 40.5%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نمواً بنسبة 2.7% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023، وذلك مقابل نمو نسبته 2.6% خلال ذات الفترة من عام 2022. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل نمواً بنسبة 1.7% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023 مقابل نمو نسبته 2.4% خلال ذات الفترة من عام 2022) فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.9% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023، مقابل نمو نسبته 2.6% خلال ذات الفترة من عام 2022. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 4.6%، مقابل نمواً نسبته 5.3% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.8% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023 مقابل نمو نسبته 2.6% خلال ذات الفترة من عام 2022.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2021-2023، %

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2021					
GDP بالأسعار الثابتة	1.7	4.7	4.3	3.8	**3.7**
GDP بالأسعار الجارية	2.6	7.2	6.8	7.0	**5.9**
2022					
GDP بالأسعار الثابتة	2.4	2.9	2.4	2.0	**2.4**
GDP بالأسعار الجارية	4.5	5.1	6.1	4.6	**5.1**
2023					
GDP بالأسعار الثابتة	2.8	2.6	2.7	-	-
GDP بالأسعار الجارية	5.1	4.3	4.4	-	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق

2021-2023، %

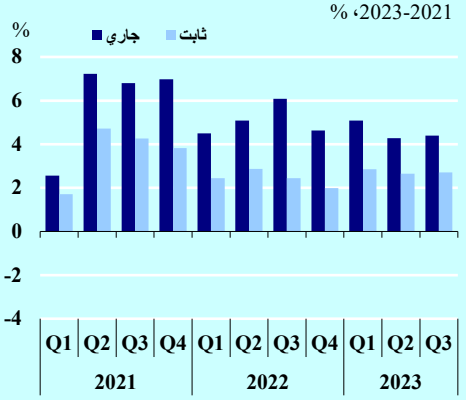

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023 مدفوعاً، في جانبٍ منه، بالنمو الحاصل في بعض مؤشرات القطاع الخارجي كالدخل السياحي، واجمالي حوالات العاملين.

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023، فقد ساهمت معظم القطاعات بشكل إيجابي في معدل النمو، ومن أبرز هذه القطاعات؛ "الصناعات التحويلية" (0.7 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (0.4 نقطة مئوية)، والزراعة (0.3 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.3 نقطة مئوية)، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية" (0.2 نقطة مئوية)، و"منتجو الخدمات الحكومية" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات ما نسبته 77.8% من معدل النمو الحقيقي المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	3Qs 2022	3Qs 2023	3Qs 2022	3Qs 2023
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.6	2.7	2.6	2.7
الزراعة	2.6	6.9	0.1	0.3
الصناعات الاستخراجية	5.9	2.0	0.1	0.0
الصناعات التحويلية	3.5	3.7	0.6	0.7
الكهرباء والمياه	2.8	3.3	0.0	0.1
الإنشاءات	4.5	0.6	0.1	0.0
تجارة الجملة والتجزئة	3.0	2.0	0.3	0.2
المطاعم والفنادق	5.1	6.0	0.1	0.1
النقل والتخزين والاتصالات	3.8	5.1	0.3	0.4
خدمات المال والتامين	4.6	3.6	0.4	0.3
العقارات	1.2	1.1	0.1	0.1
خدمات اجتماعية وشخصية	2.1	2.7	0.2	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	0.8	1.4	0.1	0.2
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	2.8	2.5	0.0	0.0
الخدمات المنزلية	-5.7	0.1	-0.1	0.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن عام 2023 تفاوتاً في أدائها، ففي الوقت الذي نما فيه عدد من المؤشرات أبرزها؛ "عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية" والذي نما بنسبة 18.1%، و"عدد المغادرين" (24.4%) و"إنتاج البوتاس" (3.6%)، و"المساحات المرخصة للبناء" (3.9%). تراجع أداء عدد من المؤشرات أبرزها؛ "الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية" (3.4%)، و"الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية" (14.3%). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2022	المؤشـــر	2022	الفترة المتاحة	2023
3.6	**المساحات المرخصة للبناء**	3.6	العام كاملاً	3.9
2.3	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	2.3		-3.4
3.6	المنتجات الغذائية	3.6		5.9
7.9	منتجات التبغ	7.9		3.6
15.2	منتجات نفطية مكررة	15.2		-19.1
-14.4	صنع الملابس	-14.4		-1.4
5.0	صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	5.0		5.5
-2.9	المنتجات الكيميائية	-2.9		1.1
3.9	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	3.9		4.5
-19.0	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-19.0		13.9
5.4	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	5.4		3.2
4.7	**انتاج البوتاس**	4.7		3.6
11.3	**انتاج الفوسفات**	11.3		1.5
99.8	**عدد المغادرين**	99.8		24.4
11.1	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	11.1		-14.3
91.8	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	91.8		18.1

*: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال شهر كانون ثاني من عام 2024 بنسبة 2.0%، مقابل ارتفاع نسبته 3.8% خلال ذات الشهر من عام 2023، وجاء هذا الارتفاع محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها:
  - بند "اللحوم والدواجن" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 5.4%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.6%، خلال شهر كانون ثاني من عام 2023.
  - بند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" والذي ارتفع بنسبة 5.9%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 17.1%.

معدل التضخم لشهر كانون ثاني للأعوام (2016-2024)، %

معدل التضخم خلال شهر كانون ثاني للعامين 2023 - 2024

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم (كانون ثاني)		المساهمة في التضخم (نقطة منوية) (كانون ثاني)	
		2023	2024	2023	2024
جميع المواد	**100.0**	**3.77**	**1.95**	**3.77**	**1.95**
1) الاغذية والمشروبات غير الكحولية	**26.52**	**0.17-**	**2.66**	**-0.05**	**0.68**
الغذاء	**23.80**	**-0.36**	**3.02**	**-0.09**	**0.70**
الحبوب ومنتجاتها	4.17	5.08	2.61	0.22	0.11
اللحوم والدواجن	4.69	1.61-	5.41	-0.08	0.25
الاسماك ومنتجات البحر	0.41	2.36	-0.08	0.01	0.00
الالبان ومنتجاتها والبيض	3.72	7.88	1.93	0.29	0.07
الزيوت والدهون	1.70	9.40	-0.31	0.16	-0.01
الفواكه والمكسرات	2.57	5.06-	1.59	-0.13	0.04
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	2.96	17.08-	5.87	-0.48	0.13
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	**4.37**	**0.03**	**5.20**	**0.00**	**0.22**
المشروبات الكحولية	0.01	0.01	0.00	0.00	0.00
التبغ والسجائر	4.37	0.03	5.21	0.00	0.22
3) الملابس والاحذية	**4.12**	**0.10**	**-0.45**	**0.00**	**-0.02**
الملابس	3.41	-0.46	-0.66	-0.01	-0.02
الأحذية	0.71	2.83	0.55	0.02	0.00
4) المساكن	**23.78**	**9.71**	**2.95**	**2.26**	**0.73**
الايجارات	17.54	5.17	4.12	0.91	0.73
الوقود والانارة	4.69	31.82	-1.74	1.34	-0.09
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	**4.94**	**3.84**	**0.23**	**0.19**	**0.01**
6) الصحة	**4.00**	**6.47**	**0.66**	**0.26**	**0.03**
7) النقل	**15.98**	**2.39**	**1.37**	**0.39**	**0.22**
8) الاتصالات	**2.83**	**1.29**	**0.41**	**0.04**	**0.01**
9) الثقافة والترفية	**2.55**	**10.40**	**-1.05**	**0.26**	**-0.03**
10) التعليم	**4.35**	**1.42**	**1.52**	**0.06**	**0.07**
11) المطاعم والفنادق	**1.79**	**9.46**	**0.35**	**0.17**	**0.01**
12) السلع والخدمات الاخرى	**4.77**	**3.82**	**1.31**	**0.18**	**0.06**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- ارتفاع أسعار كل من بند "الألبان ومنتجاتها والبيض" و"الحبوب ومنتجاتها" بنسبة 1.9% و2.6%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 7.9% و5.1%، على التوالي، خلال شهر كانون ثاني من عام 2023، متأثراً، كل منهما، بعوامل الطلب والعرض في السوق المحلية.
- بالإضافة الى ارتفاع أسعار بند الإيجارات بنسبة 4.1%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 5.2% خلال ذات الشهر من عام 2023.
- كما ارتفع بند "التبغ والسجائر" بنسبة 5.2%، خلال شهر كانون ثاني من عام 2024.

وقد ساهمت هذه البنود والمجموعات برفع معدل التضخم بواقع 1.5 نقطة مئوية خلال شهر كانون ثاني من عام 2024، بالمقارنة مع مساهمة موجبة بواقع 0.9 نقطة مئوية خلال ذات الشهر من عام 2023.

- وفي المقابل، تراجعت أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ "الزيوت والدهون" (0.3%)، و"الوقود والانارة" (1.7%)، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 9.4% و31.8%، على التوالي، خلال شهر كانون ثاني من عام 2023.

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر كانون ثاني من عام 2024 بالمقارنة مع الشهر السابق (كانون أول 2023)، فقد شهد تراجعاً بنسبة 0.1%. ويأتي ذلك محصلة لتراجع أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (2.6%)، و"الالبان ومنتجاتها والبيض" (0.1%)، و "الوقود والانارة" (0.5%).

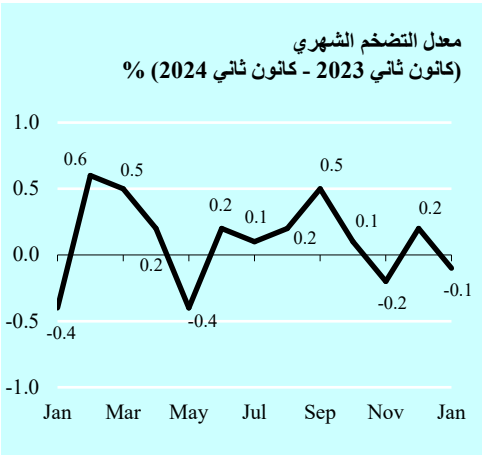

سوق العمل

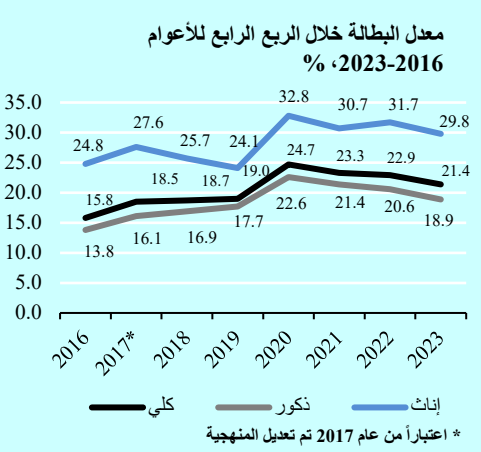

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 21.4% (18.9% للذكور و29.8% للإناث) خلال الربع الرابع من عام 2023، وذلك مقابل 22.9% (20.6% للذكور و31.7% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2022.

- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الرابع من عام 2023 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 53.5%) و20-24 سنة (بواقع 40.5%).

- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 25.1% خلال الربع الرابع من عام 2023، فيما بلغ معدل البطالة للفئة التعليمية (أقل من ثانوي) ما نسبته 19.6%.

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 34.1% (53.8% للذكور و15.1% للإناث)، بالمقارنة مع 33.7% (53.6% للذكور و14.0% للإناث) خلال الربع الرابع من عام 2022.

- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 26.8% خلال الربع الرابع من عام 2023، بالمقارنة مع 26.0% خلال ذات الربع من عام 2022.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 1,982.2 مليون دينار (6.0% من GDP) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2023، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 1,328.3 مليون دينار (4.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2022. وفي حال استثناء المنح الخارجية (83.6 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 2,065.9 مليون دينار (6.3% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 2,067.5 مليون دينار (6.6% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2022.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين ثاني عام 2023 عن مستواه في نهاية عام 2022 بمقدار 1,434.5 مليون دينار، ليصل إلى 23,013.7 مليون دينار (63.5% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 14,516.0 مليون دينار (40.1% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر تشرين ثاني عام 2023 عن مستواه في نهاية عام 2022 بمقدار 1,658.0 مليون دينار، ليصل إلى 18,569.0 مليون دينار (51.3% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 18,085.1 مليون دينار (49.9% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية تشرين ثاني عام 2023 بمقدار 3,092.5 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 41,582.7 مليون دينار (114.8% من GDP)، مقابل 38,490.2 مليون دينار (111.4% من GDP) في نهاية عام 2022. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 32,601.1 مليون دينار (90.0% من GDP)، مقابل 30,667.6 مليون دينار (88.8% من GDP) في نهاية عام 2022.

أداء الموازنة العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2023 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2022:

الإيرادات العامة

انخفضت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر تشرين ثاني من عام 2023، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2022، بمقدار 699.6 مليون دينار، أو ما نسبته 54.7%، لتبلغ 578.4 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2023، فقد انخفضت الإيرادات العامة بمقدار 281.5 مليون دينار، أو ما نسبته 3.5%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2022، لتصل إلى 7,778.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض المنح الخارجية بمقدار 655.6 مليون دينار وارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 374.0 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2023

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	تشرين ثاني		معدل النمو	كانون الثاني – تشرين ثاني		معدل النمو
	2022	2023	%	2022	2023	%
الإيرادات العامة	**1,278.0**	**578.4**	**-54.7**	**8,060.0**	**7,778.5**	**-3.5**
الإيرادات المحلية، منها:	667.4	571.0	-14.4	7,320.9	7,694.9	5.1
الإيرادات الضريبية، منها:	479.2	435.3	-9.2	5,562.8	5,769.3	3.7
ضريبة المبيعات	366.8	353.1	-3.7	3,785.5	3,773.2	-0.3
الإيرادات الأخرى	187.8	135.2	-28.0	1,753.7	1,920.9	9.5
المنح الخارجية	610.6	7.4	-98.8	739.2	83.6	-88.7
إجمالي الإنفاق	**826.4**	**925.2**	**12.0**	**9,388.4**	**9,760.7**	**4.0**
النفقات الجارية	724.7	789.1	8.9	8,112.1	8,702.8	7.3
النفقات الرأسمالية	101.8	136.1	33.7	1,276.3	1,058.0	-17.1
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**451.5**	**-346.8**	-	**-1,328.3**	**-1,982.2**	-
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج	-	-	-	**-4.2**	**-6.0**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2023 بمقدار 374.0 مليون دينار، أو ما نسبته 5.1%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2022، لتصل إلى 7,694.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 206.5 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 167.2 مليون دينار، والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.4 مليون دينار.

● الإيرادات الضريبية

هيكل الايرادات الضريبية
(2018-2022)، الاحد عشر شهراً الأولى من عام 2023

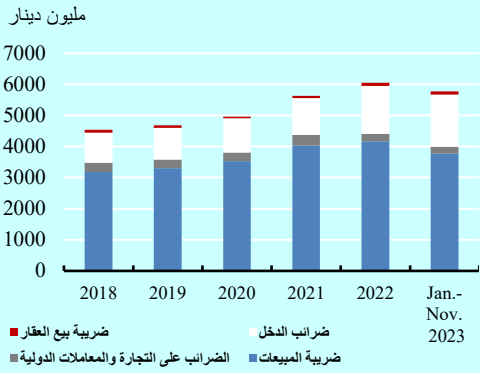

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2023 بمقدار 206.5 مليون دينار، أو ما نسبته 3.7%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2022، لتصل إلى 5,769.3 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 75.0% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 205.4 مليون دينار، أو ما نسبته 13.9%، لتصل إلى 1,678.0 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 29.1% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، نتيجة لارتفاع كل من حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 167.6 مليون دينار، أو ما نسبته 15.8%، لتشكل ما نسبته 73.2% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 1,227.5 مليون دينار، وضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 32.8 مليون دينار، أو ما نسبته 10.8%، لتبلغ 335.5 مليون دينار، وارتفاع حصيلة ايرادات حساب المساهمة الوطنية بمقدار 5.0 مليون دينار، أو ما نسبته 4.5%، لتبلغ 115.0 مليون دينار.

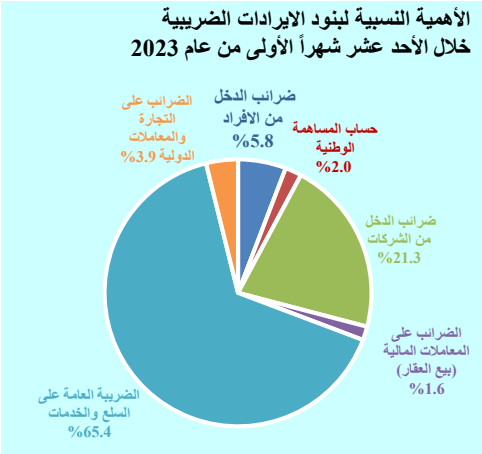

- ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 8.0 مليون دينار، أو ما نسبته 3.7%، لتصل إلى 222.5 مليون دينار.
- ارتفعت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 5.3 مليون دينار، أو ما نسبته 5.9%، لتصل إلى 95.6 مليون دينار.
- انخفضت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 12.3 مليون دينار، أو ما نسبته 0.3%، لتبلغ 3,773.2 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 65.4% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لانخفاض حصيلة ضريبة مبيعات القطاع التجاري بمقدار 43.8 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 30.6 مليون دينار. وارتفاع حصيلة ضريبة مبيعات الخدمات بمقدار 52.8 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 9.4 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2023 بمقدار 167.2 مليون دينار، أو ما نسبته 9.5%، لتصل إلى 1,920.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع كل من إيرادات دخل الملكية بمقدار 139.9 مليون دينار لتبلغ 488.5 مليون دينار (منها 444.0 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 316.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2022) والايرادات المختلفة بمقدار 19.8 مليون دينار لتبلغ 603.1 مليون دينار، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 7.5 مليون دينار لتبلغ 829.3 مليون دينار.
- ارتفعت الاقتطاعات التقاعدية خلال الأحد شهراً الأولى من عام 2023 بمقدار 0.4 مليون دينار، أو ما نسبته 9.3%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2022، لتصل إلى 4.7 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

بلغت المنح الخارجية، خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2023، حوالي 83.6 مليون دينار، مقابل 739.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2022. ويعزى ذلك، بشكل رئيس، إلى أن المنحة الأمريكية الاعتيادية لعام 2023 (845.1 مليون دولار، حوالي 599.2 مليون دينار) قد تم استلامها خلال شهر كانون أول، في حين أنه تم استلامها في عام 2022 خلال شهر تشرين ثاني.

■ النفقات العامة

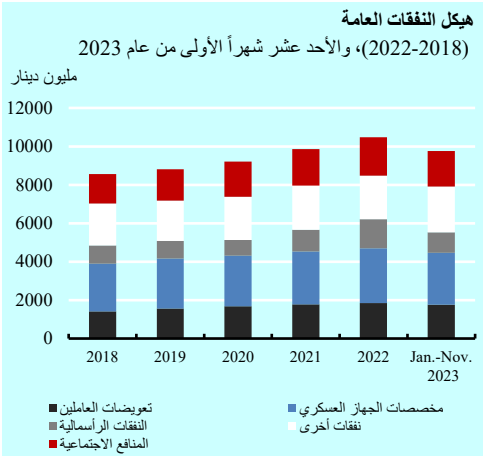

ارتفعت النفقات العامة خلال شهر تشرين ثاني من عام 2023، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2022، بمقدار 98.8 مليون دينار، أو ما نسبته 12.0%، لتبلغ 925.2 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2023، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 372.3 مليون دينار، أو ما نسبته 4.0%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2022 لتصل إلى 9,760.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 7.3%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 17.1%.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2023 بمقدار 590.7 مليون دينار، أو ما نسبته 7.3%، لتصل إلى ما مقداره 8,702.8 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 89.2% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمعدل يفوق الارتفاع في الايردات المحلية، فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 1.8 نقطة مئوية، ليصل إلى 88.4% مقابل 90.2% خلال نفس الفترة من عام 2022. وجاء ارتفاع النفقات الجارية نتيجة ما يلي:

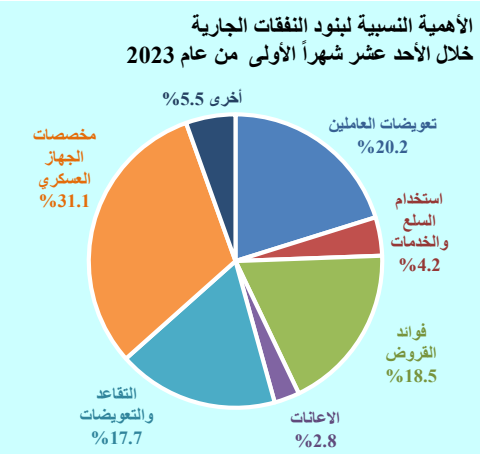

- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 277.8 مليون دينار، ليبلغ 1,608.6 مليون دينار.
- ارتفاع مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 125.9 مليون دينار، لتصل إلى 2,707.9 مليون دينار.
- ارتفاع تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 80.3 مليون دينار، لتصل إلى 1,756.3 مليون دينار.
- ارتفاع بند نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 41.5 مليون دينار، ليصل إلى 1,542.4 مليون دينار.
- ارتفاع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 37.7 مليون دينار، ليبلغ 368.8 مليون دينار.
- ارتفاع بند الإعانات بمقدار 23.0 مليون دينار، ليصل إلى 243.1 مليون دينار.

♦ النفقات الرأسمالية

انخفضت النفقات الرأسمالية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2023 بمقدار 218.3 مليون دينار، أو ما نسبته 17.1%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2022، لتصل إلى 1,058.0 مليون دينار.

العجز/ الوفر المالي

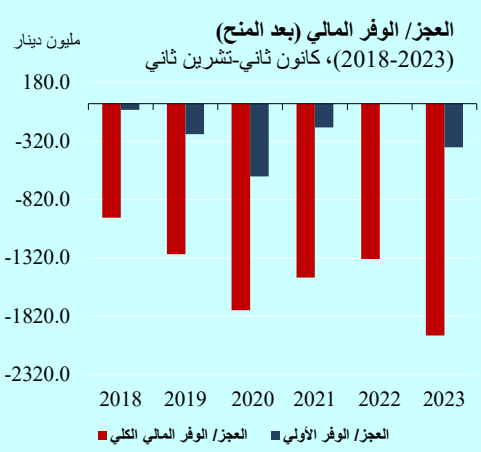

- ارتفع العجز المالي الكلي للموازنة العامة، بعد المنح الخارجية، بمقدار 653.9 مليون دينار خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2023، ليصل الى ما مقداره 1,982.2 مليون دينار (6.0% من GDP)، مقابل عجز مقداره 1,328.3 مليون دينار (4.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2022. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 2,065.9 مليون دينار (6.3% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 2,067.5 مليون دينار (6.6% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2022.

- حققت الموازنة العامة عجزاً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 457.2 مليون دينار (1.5% من GDP) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2023، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 736.7 مليون دينار (2.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2022. ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة عجزاً أولياً مقداره 373.6 مليون دينار (1.1% من GDP)، مقابل وفر أولي مقداره 2.5 مليون دينار (0.01% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2022.

رصيد دين الحكومة

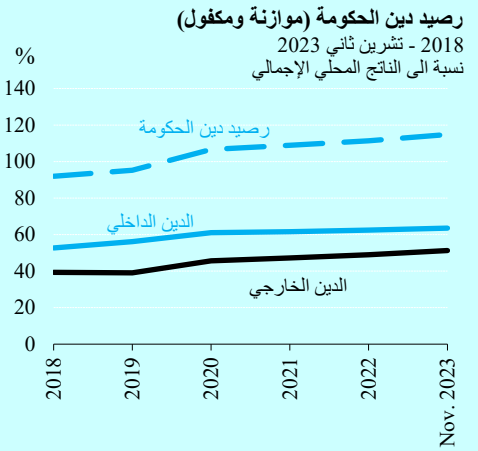

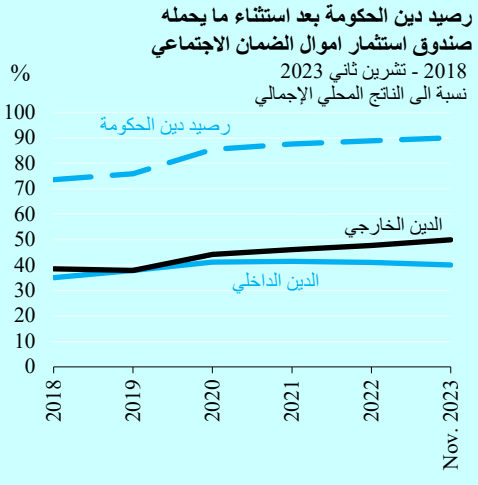

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شهر تشرين ثاني 2023 عن مستواه في نهاية عام 2022 بمقدار 1,434.5 مليون دينار، ليبلغ 23,013.7 مليون دينار (63.5% من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 850.2 مليون دينار، وارتفاع الدين الداخلي المكفول بمقدار 584.4 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2022، ليصلا إلى 19,797.9 مليون دينار و3,215.8 مليون دينار، على الترتيب.

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية تشرين ثاني 2023 عن مستواه في نهاية عام 2022 بمقدار 337.3 مليون دينار، ليبلغ 14,516.0 مليون دينار (40.1% من GDP).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين ثاني 2023 عن مستواه في نهاية عام 2022 بمقدار 1,658.0 مليون دينار، ليصل إلى 18,569.0 مليون

دينار (51.3% من GDP). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 70.9% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 11.6%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 9.5%، تلاه الدينار الكويتي (3.1%)، والين الياباني (3.0%).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية تشرين ثاني 2023 عن مستواه في نهاية عام 2022 بمقدار 1,596.2 مليون دينار، ليبلغ 18,085.1 مليون دينار (49.9% من GDP).

- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية تشرين ثاني 2023 بمقدار 3,092.5 مليون دينار، ليصل إلى 41,582.7 مليون دينار (114.8% من GDP)، مقابل 38,490.2 مليون دينار (111.4% من GDP) في نهاية عام 2022. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 32,601.1 مليون دينار (90.0% من GDP)، مقابل 30,667.6 مليون دينار (88.8% من GDP) في نهاية عام 2022.

- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2023 بمقدار 705.6 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2022، لتبلغ 2,969.8 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 2,320.8 مليون دينار، وفوائد بقيمة 649.1 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2024

آذار

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي برفع أسعار المشتقات النفطية، وتخفيض سعر الاسفلت وزيت الوقود (1%)، مع تثبيت سعر الكاز وأسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر / الوحدة	2024		معدل النمو %
		شباط	آذار	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/ لتر	910	930	2.2
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/ لتر	1,150	1,170	1.7
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/ لتر	1,300	1,320	1.5
السولار	فلس/ لتر	720	740	2.8
الكاز	فلس/ لتر	620	620	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/ اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/ طن	434.2	430.6	-0.8
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/ لتر	576	584	1.4
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/ لتر	581	589	1.4
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/ لتر	596	604	1.3
الإسفلت	دينار/ طن	429.1	425.5	-0.8

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2024/3/1.

- استمرار الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر من بداية عام 2024.

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2023

كانون أول

- استمرار الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر خلال عام 2023.
- صدور قانون معدل لقانون ضريبة بيع العقار لسنة 2023، تضمن تخفيض ضريبة بيع العقار لتصبح 3.0% بدلاً من 4.0%.

أيلول

- الموافقة على خطة مجلس إدارة سلطة المياه المتعلقة بإعادة هيكلة تعرفة المياه والصرف الصحي للقطاع المنزلي للأعوام 2023-2029، والتحول إلى إصدار فاتورة المياه والصرف الصحي بشكل شهري بدلاً من إصدارها بشكل ربعي لجميع القطاعات، اعتباراً من فاتورة شهر أيلول 2023.

كانون ثاني

- تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية، قرر مجلس الوزراء تجميد الضريبة الخاصة المفروضة على سعر بيع مادة الكاز، البالغة 16.5 قرش/ لتر، خلال فصل الشتاء، بهدف تخفيف الأعباء على المواطنين، خصوصاً ذوي الدخل المحدود.

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2023

كانون أول

- التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمتين من بنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي، وذلك لتمويل مشروع تحلية ونقل المياه من العقبة إلى عمان- الناقل الوطني، موزعة على النحو التالي:
  - 100 مليون يورو قرض من بنك الاستثمار الأوروبي.
  - 50 مليون يورو منحة من الاتحاد الأوروبي.

تشرين ثاني

- التوقيع على عدد من الاتفاقيات المقدمة من الحكومة الألمانية، من خلال بنك الإعمار الألماني، بقيمة 209 مليون يورو (129 مليون يورو منح و80 مليون يورو قروض ميسرة)، وذلك لتمويل مجموعة من البرامج والمشاريع ضمن قطاع التعليم، منها قرض سياسة التنمية لقطاعات التعليم والتشغيل والتدريب والمياه، بما فيها دعم مشروع الناقل الوطني للمياه.

أيلول

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الألمانية، بقيمة 22.4 مليون يورو، وذلك لتمويل رواتب المعلمين الإضافي في المدارس التي تستوعب الطلبة السوريين.
- التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمتين من الحكومة اليابانية من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، وذلك على النحو التالي:
  - 102.8 مليون دولار قرض لدعم الموازنة العامة في مجال إصلاح وتعزيز منعة قطاع الكهرباء.
  - 6.4 مليون دولار منحة لتمويل مشروع تعزيز قدرة تشغيل نظام الطاقة.

آب

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، بقيمة 500 ألف دولار، وذلك لتنفيذ مشروع المباني الخضراء في الأردن.

تموز

- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من البنك الدولي، بقيمة 250 مليون دولار، لتمويل مشروع كفاءة قطاع المياه في الأردن.

حزيران

- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الاتحاد الأوروبي، بقيمة 25 مليون يورو، موزعتين على النحو التالي:
  - 10 مليون يورو لتمويل برنامج دعم الإصلاحات الديمقراطية في الأردن.
  - 15 مليون يورو لبرنامج تنفيذ الشراكة التي تتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي وبرنامجها التنفيذي 2023-2025، وخارطة تحديث القطاع العام.
- التوقيع على اتفاقية تمويل قرض ميسر مقدمة من بنك الإعمار الألماني، بقيمة 50 مليون يورو، وذلك لتمويل المرحلة الثانية من برنامج دعم قطاع التعليم في المملكة.

نيسان

- التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمتين من البنك الدولي، بقيمة 650 مليون دولار، موزعتين على النحو التالي:
  - 400 مليون دولار لبرنامج الاستثمارات الشاملة والشفافة والمستجيبة للمناخ.
  - 250 مليون دولار لتمويل برنامج تعزيز كفاءة قطاع الكهرباء.

آذار

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بقيمة 30 مليون يورو، وذلك لتمويل مشروع إنشاء محطة معالجة مياه صهاريج النضح في الغباوي.

كانون ثاني

- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الاتحاد الأوروبي، بقيمة 64 مليون يورو، موزعتين على النحو التالي:
  - 39 مليون يورو لتنفيذ برنامج دعم سيادة القانون في المملكة.
  - 25 مليون يورو لدعم الامن الغذائي في المملكة.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر تشرين ثاني من عام 2023 بنسبة 4.4%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2022 لتبلغ 758.4 مليون دينار، أما خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2023 فقد انخفضت الصادرات الكلية بنسبة 1.8%، لتبلغ 8,221.7 مليون دينار، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022.
- انخفضت المستوردات خلال شهر تشرين ثاني من عام 2023 بنسبة 5.2%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2022 لتبلغ 1,346.8 مليون دينار، أما خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2023 فقد انخفضت المستوردات بنسبة 5.9%، لتصل إلى 16,952.3 مليون دينار، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر تشرين ثاني من عام 2023 انخفاضًا نسبته 15.2%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2022 ليبلغ 588.4 مليون دينار، أما خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2023 فقد انخفض العجز بنسبة 9.5%، ليصل إلى 8,730.6 مليون دينار، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال عام 2023 بنسبة 27.4% لتبلغ 5,253.5 مليون دينار، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022. فيما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 29.5% لتصل الى 1,348.2 مليون دينار، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022.
- ارتفعت حوالات العاملين خلال عام 2023 بنسبة 1.4%، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022، لتصل إلى 2,482.7 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 1,534.1 مليون دينار (5.8% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023، مقارنة مع عجز مقداره 2,913.4 مليون دينار (11.5% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2022. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 7.2% من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023، مقارنة مع عجز نسبته 13.7% من GDP خلال الفترة المقابلة من عام 2022.

- سجّل إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة تدفقاً للداخل مقداره 672.9 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023، مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 742.2 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2022.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 38,266.7 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 36,642.8 مليون دينار في نهاية عام 2022.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 121.0 مليون دينار، وانخفاض المستوردات بمقدار 1,062.4 مليون دينار، خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2023، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 1,183.4 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2022، ليبلغ 24,558.5 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون ثاني – تشرين ثاني				
	2022	معدل النمو (%)	2023	معدل النمو (%)	
	القيمة	2022/2021	القيمة	2023/2022	
التجارة الخارجية	25,741.9	33.9	24,558.5	-4.6	
الصادرات الكلية	8,372.0	39.6	8,221.7	-1.8	
الصادرات الوطنية	7,727.2	41.9	7,606.2	-1.6	
المعاد تصديره	644.8	17.1	615.5	-4.7	
المستوردات	18,014.7	30.8	16,952.3	-5.9	
الميزان التجاري	-9,642.7	24.0	-8,730.6	-9.5	

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون ثاني – تشرين ثاني		
	2022	2023	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	1,809.0	1,802.5	-0.4
الهند	1,198.8	1,157.2	-3.5
السعودية	768.1	911.0	18.6
العراق	565.2	572.8	1.3
الإمارات	164.8	295.0	79.0
الصين	174.0	229.2	31.7
فلسطين	181.9	215.0	18.2
المستوردات			
الصين	2,724.8	2,971.4	9.1
السعودية	2,734.0	2,366.1	-13.5
الولايات المتحدة الأمريكية	972.0	1,089.5	12.1
الهند	884.1	1,024.3	15.9
الإمارات	1,473.0	931.3	-36.8
ألمانيا	517.6	585.4	13.1
تركيا	601.4	515.5	-14.3

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2023 انخفاضاً نسبته 1.8% لتصل إلى 8,221.7 مليون دينار. وجاء ذلك نتيجة لانخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 121.0 مليون دينار (1.6%) لتصل 7,606.2 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 29.3 مليون دينار (4.7%) لتصل إلى 615.5 مليون دينار.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2023، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2022، يلاحظ ما يلي:**

- انخفضت الصادرات من البوتاس بمقدار 355.6 مليون دينار (36.6%)، لتصل إلى 616.0 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الصين والهند ومصر على ما نسبته 46.7% من إجمالي صادرات البوتاس.
- انخفضت الصادرات من الأسمدة بمقدار 228.0 مليون دينار (39.7%)، لتصل إلى 345.9 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند والولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 46.4% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الأحد عشر شهرًا الأولى لعامي 2022 و2023، مليون دينار

	2022	2023	معدل النمو (%)
اجمالي الصادرات	**7,727.2**	**7,606.2**	**-1.6**
الملابس	**1,426.0**	**1,246.8**	**-12.6**
الولايات المتحدة الامريكية	1,203.6	1,010.0	-16.1
البوتاس	**971.6**	**616.0**	**-36.6**
الصين	155.6	129.5	-16.8
الهند	162.6	100.8	-38.0
مصر	92.3	57.1	-38.1
حامض الفسفوريك	**459.6**	**560.3**	**21.9**
الهند	384.1	535.2	39.3
بنغلادش	19.5	14.1	-27.7
السعودية	7.9	6.0	-24.1
الفوسفات	**728.4**	**556.3**	**-23.6**
الهند	488.4	367.4	-24.8
اندونيسيا	125.6	76.4	-39.2
اسبانيا	17.8	22.8	28.1
البرازيل	26.7	18.1	-32.2
منتجات دوائية وصيدلية	**377.3**	**465.2**	**23.3**
السعودية	83.5	104.3	24.9
العراق	65.3	67.2	2.9
الولايات المتحدة الامريكية	30.8	53.4	73.4
الاسمدة	**573.9**	**345.9**	**-39.7**
الهند	122.9	100.3	-18.4
الولايات المتحدة الامريكية	5.5	60.1	992.7
مستحضرات التنظيف والتزيين و العطور	**172.0**	**222.5**	**29.4**
العراق	82.8	105.7	27.7
السعودية	37.5	51.9	38.4
الخضراوات	**170.9**	**217.8**	**27.4**
السعودية	44.9	56.7	26.3
الكويت	31.0	42.7	37.7
قطر	6.4	17.6	175.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- انخفضت الصادرات من الملابس بمقدار 179.2 مليون دينار (12.6%)، لتصل إلى 1,246.8 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 81.0% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- انخفضت الصادرات من الفوسفات بمقدار 172.1 مليون دينار (23.6%)، لتصل الى 556.3 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإندونيسيا واسبانيا والبرازيل على ما نسبته (87.1%) من اجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من حامض الفوسفوريك بمقدار 100.7 مليون دينار (21.9%)، لتصل إلى 560.3 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وبنغلادش والسعودية على ما نسبته 99.1% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 87.9 مليون دينار (23.3%)، لتصل إلى 465.2 مليون دينار. وقد استحوذت السعودية والعراق والولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 48.3% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من "مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" بمقدار 50.5 مليون دينار (29.4%)، لتصل إلى 222.5 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من العراق والسعودية على ما نسبته 70.8% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

اهم السلع المصدرة
خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2023 ، بالمليون

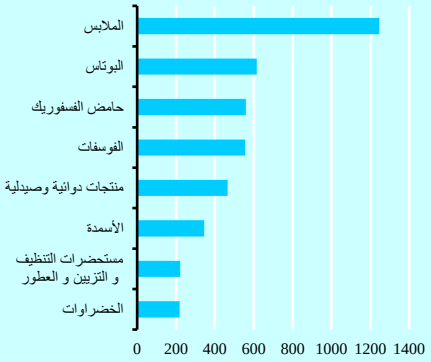

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية،
خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2023

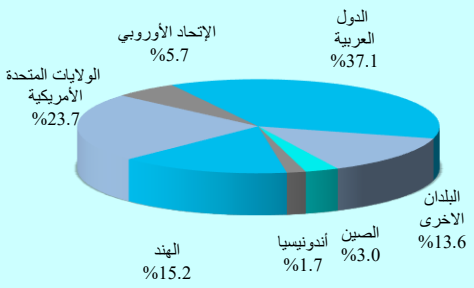

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس وحامض الفوسفوريك والفوسفات و"منتجات دوائية وصيدلية" والأسمدة و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" والخضراوات خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2023 على ما نسبته 55.6% من إجمالي الصادرات الوطنية، مقابل 63.1% خلال ذات الفترة من عام 2022. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند والسعودية والعراق والإمارات والصين وفلسطين على ما نسبته 68.1% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2023، مقارنة مع 62.9% خلال ذات الفترة من عام 2022.

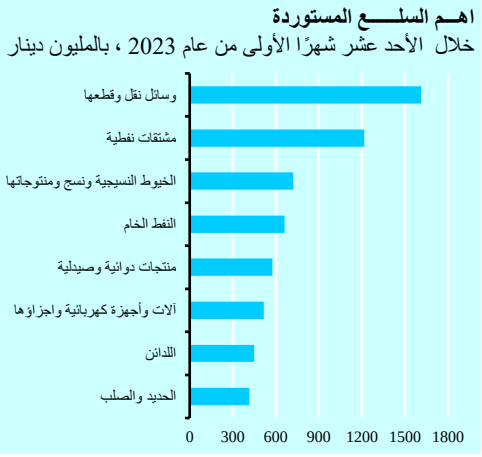

المستوردات السلعية

انخفضت مستوردات المملكة خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2023 بنسبة 5.9% لتصل إلى 16,952.3 مليون دينار، مقابل ارتفاع بنسبة 30.8% خلال ذات الفترة من عام 2022.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2023، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2022، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 298.4 مليون دينار (19.7%)، لتصل إلى 1,216.1 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والهند والإمارات ما نسبته 97.1% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- انخفاض مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 225.1 مليون دينار (25.4%)، لتصل إلى 661.4 مليون دينار. وقد شكلت السعودية والعراق ما نسبته 100.0% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- انخفاض مستوردات المملكة من "خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" بمقدار 124.0 مليون دينار (14.7%)، لتصل إلى 720.2 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 69.9% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- انخفاض مستوردات المملكة من "الحديد والصلب" بمقدار 94.0 مليون دينار (18.5%)، لتصل إلى 414.9 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين والسعودية والهند ما نسبته 69.1% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية خلال الأحد عشر شهراً الأولى للأعوام 2022 و2023، مليون دينار

	2022	2023	معدل النمو (%)
إجمالي المستوردات	**18,014.7**	**16,952.3**	**-5.9**
وسائل نقل وقطعها	**1,189.5**	**1,612.4**	**35.6**
الصين	251.0	520.3	107.3
كوريا الجنوبيه	225.0	265.1	17.8
الولايات المتحدة الأمريكية	201.8	264.8	31.2
مشتقات نفطية	**1,514.5**	**1,216.1**	**-19.7**
السعودية	753.9	593.1	-21.3
الهند	329.2	534.2	62.3
الامارات العربيه المتحده	342.1	53.7	-84.3
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**844.2**	**720.2**	**-14.7**
الصين	404.3	337.2	-16.6
تايوان	135.1	93.4	-30.9
تركيا	96.8	72.7	-24.9
النفط الخام	**886.5**	**661.4**	**-25.4**
السعودية	756.8	499.8	-34.0
العراق	129.7	161.5	24.5
منتجات دوائية وصيدلية	**497.5**	**577.0**	**16.0**
المانيا	68.0	77.2	13.5
الولايات المتحدة الأمريكية	55.9	62.8	12.3
سويسرا	33.0	50.7	53.6
آلات واجهزة كهربائية واجزاؤها	**479.7**	**515.3**	**7.4**
الصين	227.5	207.4	-8.8
تركيا	29.7	27.1	-8.8
الولايات المتحدة الأمريكية	15.2	25.4	63.4
اللدائن	**509.4**	**450.1**	**-11.6**
السعودية	232.4	202.6	-12.8
الصين	78.9	72.1	-8.6
الإمارات	35.1	33.1	-5.7
الحديد والصلب	**508.9**	**414.9**	**-18.5**
الصين	138.6	137.3	-0.9
السعودية	96.9	122.0	25.9
الهند	43.9	27.3	-37.8

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- انخفاض مستوردات المملكة من اللدائن بمقدار 59.4 مليون دينار (11.6%)، لتصل إلى 450.1 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والصين والإمارات ما نسبته 68.4% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 422.9 مليون دينار (35.6%)، لتصل إلى 1,612.4 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 65.1% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

التوزيع الجغرافي للمستوردات،
خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2023

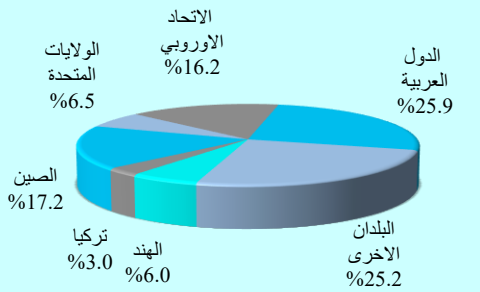

وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل نقل وقطعها" ومشتقات نفطية و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" والنفط الخام و"منتجات دوائية وصيدلية" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" واللدائن و"الحديد والصلب" على ما نسبته 36.4% من إجمالي المستوردات خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2023، مقارنة مع ما نسبته 35.7% خلال ذات الفترة من عام 2022. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية والهند والإمارات وألمانيا وتركيا على ما نسبته 55.9% من إجمالي المستوردات خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2023، مقابل 55.0% خلال ذات الفترة من عام 2022.

- **المعاد تصديره**

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر تشرين ثاني من عام 2023 ارتفاعاً مقداره 6.9 مليون دينار 12.5%، مقارنة بذات الشهر من عام 2022، لتبلغ 61.9 مليون دينار، أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2023 فقد تراجعت السلع المعاد تصديرها بنسبة 4.7%، لتصل إلى 615.5 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2022.

- **الميـزان التجـاري**

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر تشرين ثاني من عام 2023 انخفاضاً مقداره 105.8 مليون دينار 15.2%، مقارنة بذات الشهر من عام 2022، ليبلغ 588.4 مليون دينار، أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2023 فقد انخفض العجز بنسبة 9.5%، ليصل إلى 8,730.6 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2022.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت حوالات العاملين خلال عام 2023 بمقدار 34.9 مليون دينار أو ما نسبته 1.4%، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022، لتصل إلى 2,482.7 مليون دينار.

الســفر

- **مقبوضات**

شهدت مقبوضات السفر خلال عام 2023 ارتفاعاً بنسبة 27.4% لتبلغ 5,253.5 مليون دينار، مقارنة مع عام 2022.

- **مدفوعات**

شهدت مدفوعات السفر خلال عام 2023 ارتفاعاً بنسبة 29.5% لتصل إلى 1,348.2 مليون دينار، مقارنة مع عام 2022.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023 إلى ما يلي:

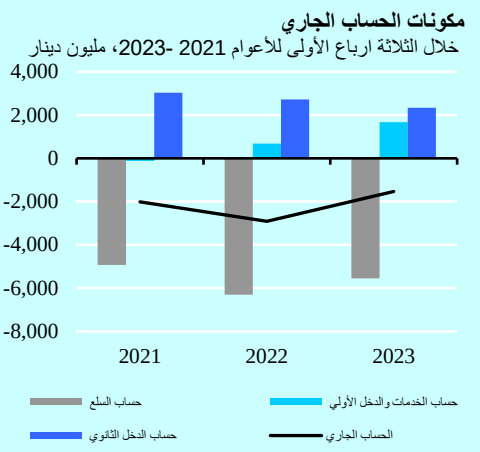

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,534.1 مليون دينار (5.8% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 2,913.4 مليون دينار (11.5% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2022. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 1,905.0 مليون دينار (7.2% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023، مقارنة مع عجز مقداره 3,456.8 مليون دينار (13.7% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2022. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

  - انخفاض العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 760.6 مليون دينار (12.0%) ليصل إلى 5,551.6 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 6,312.2 مليون دينار.
  - ارتفاع وفر حساب الخدمات بمقدار 1,119.3 مليون دينار ليصل الى ما مقداره 2,171.6 مليون دينار، مقارنة مع وفر مقداره 1,052.3 مليون دينار.
  - تسجيل حساب الدخل الأولي لعجز بلغ 499.4 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 378.5 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع عجز صافي دخل الاستثمار ليبلغ 647.7 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 525.5 مليون دينار، وارتفاع صافي وفر تعويضات العاملين بمقدار 1.3 مليون دينار ليصل إلى 148.3 مليون دينار.

- تسجيل حساب الدخل الثانوي وفر مقداره 2,345.3 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 2,725.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة تراجع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 207.2 مليون دينار، ليصل إلى 1,974.4 مليون دينار، وانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 172.5 مليون دينار، ليبلغ 370.9 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023، تدفقاً للداخل بمقدار 25.5 مليون دينار، مقارنة مع تدفق مماثل بالاتجاه بمقدار 28.5 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2022. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 1,817.1 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 2,438.4 خلال الفترة المقابلة من عام 2022، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية:

  - سجّل اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة تدفقاً للداخل بلغ 672.9 مليون دينار مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 742.2 مليون دينار.
  - تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للداخل مقداره 829.8 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج بلغ 460.5 مليون دينار.
  - تسجيل الاستثمارات الأخرى لصافي تدفق للداخل بلغ 355.0 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 1,484.6 مليون دينار.
  - انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 61.6 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض مقداره 702.1 مليون دينار.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023 التزاماً نحو الخارج بلغ 38,266.7 مليون دينار، مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2022 والبالغ 36,642.8 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023 بمقدار 172.8 مليون دينار، مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2022 ليصل إلى 21,124.4 مليون دينار وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع النقد والودائع لدى البنوك المرخصة في الخارج بمقدار 194.6 مليون دينار، وارتفاع رصيد القروض للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 77.2 مليون دينار، وانخفاض رصيد الائتمان التجاري للقطاعات الأخرى في الخارج بمقدار 96.7 مليون دينار
- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والخصوم المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023 بمقدار 1,796.7 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022 ليبلغ 59,391.1 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:
  - ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 760.6 مليون دينار لتبلغ 7,673.2 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 699.5 مليون دينار، ليبلغ 28,030.4 مليون دينار.

- ارتفاع الرصيد القائم لقروض الحكومة، طويلة الأجل، بمقدار 299.3 مليون دينار ليصل الى 7,164.0 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 258.3 مليون دينار لتصل الى 10,650.7 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 293.2 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 34.9 مليون دينار للبنك المركزي).
- انخفاض الرصيد القائم لقروض البنوك المرخصة، قصيرة الأجل، بمقدار 168.2 مليون دينار ليصل الى 618.1 مليون دينار.
- انخفاض رصيد قروض القطاعات الأخرى، طويلة الأجل، بمقدار 72.5 مليون دينار ليصل إلى 1,932.7 مليون دينار.
- انخفاض رصيد الائتمان التجاري، لغير المقيمين، بمقدار 38.8 مليون دينار ليصل إلى 922.3 مليون دينار.